حالة القطر المصري المالية

لقد كان عامنا الماضي من اوفر الاعوام خيراً على القطر المصري بلغت قيمة صادراته الزراعية حسب تقدير الجارك المصرية ٢٨ ٩٤٤ ٤٦١ جنيهاً وقيمة وارداته كلها ٨٢٦ ٥٥٢ ٢٣ جنيهاً او نحو ثلاثة وعشرين مليوناً ونصف مليون من الجنيهات . ولا يخفى ان الجارك المصرية تنقص قيمة الصادرات في تقديرها عشرة في المئة فاذا كان الامر كذلك فقيمة صادرات القطر المصري في العام الماضي ٣١ ٨٣٨ ٩٠٧ او نحو ٣٢ مليوناً من الجنيهات . والقطن اكثر الصادرات قيمة فان ثمنهُ بلغ حسب تقدير الجارك ٢٤ ٢٤١ ٧١١ اي نحو ٢٤ مليوناً وربع مليون من الجنيهات وكان مقدارهُ ٦ ٠٠٩ ٤٠٦ اي اكثر من ستة ملايين من القناطير فكأن ثمن الجارك قدّرت ثمن القنطار اربعة جنيهات لا غير . ومهما تساهلنا في التخمين لا يكون ثمنهُ مشحوناً اقل من ٤٦٠ غرشاً فكأن ثمن القطن وحدهُ يُنقص اكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات وعليهِ فقيمة الصادرات اي ثمنها الذي يجب ان يدخل القطر المصري لا يقلُّ عن ٣٢ مليوناً الى ٣٣ مليوناً من الجنيهات فهو يزيد تسعة ملايين عن قيمة الواردات . ويؤيد ذلك انهُ ورد على القطر المصري في غضون العام الماضي ٢٤٥ ٩٦٤ ١٢ جنيهاً او نحو ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات وصدر منهُ ٧ ٠٤٦ ١٥١ جنيهاً او نحو سبعة ملايين من الجنيهات فبقي فيهِ ستة ملايين ولا بد من ان يكون قد اوفى ثلاثة ملايين من فوائد ديونهِ في اوربا وأما من قيمة صادراته

وقد ابنا غير مرة ان ربا ديون الحكومة وديون الاهالي يبلغ نحو ستة ملايين من الجنيهات فاذا كانت كلها لاوربا فيكون قد فاض مع القطر من قيمة صادراته اي من قيمة حاصلات العام الماضي ثلاثة ملايين من الجنيهات

هذا من حيث الحالة المالية الحاضرة وقد تقدَّم انهُ صدر في العام الماضي ستة ملايين قنطار من القطن وابنا غير مرة ان مليونين ونصف من هذا الصادر كانت من الموسم السابق فالذي صدر في العام الماضي من الموسم الحاضر لا يزيد على ثلاثة ملايين ونصف مليون قنطار فيبقى منهُ للعام الحاضر ثلاثة ملايين ونصف اذا بلغ سبعة ملايين فقط او اربعة ملايين اذا بلغ سبعة ملايين ونصف مليون . وما دامت الاسعار على حالها فصادرات عامنا الحاضر لا تقلُّ عن صادرات العام الماضي ولو بلغ موسم القطن المقبل خمسة ملايين قنطار

لاغير . فباقل تقدير يتوفر مع القطن في آخر عامنا الحاضر ثلاثة ملايين من الجنيهات اذا حسبنا ان الموسم الحاضر لم يزد على سبعة ملايين قنطار والموسم المقبل لا يزيد على خمسة ملايين قنطار ولكن الدلائل كلها تدلُّ على ان الموسم الحاضر يزيد على سبعة ملايين . وان ارباب الزراعة تعلَّموا ان يتقوا آفة القطن الكبرى وهي كثرة الري

ويحسن بنا الآن ان ننظر نظرة عامة في واردات القطر لنرى ايها استزف قبض وايها يحسب من قبيل رأس المال الثابت

فخشب البناء بلغ ثمنهُ	١ ١٧٨ ٧٨٦ جنيهاً
والرخام الجير والسمنت الخ بلغ ثمنها	٠ ٦١٧ ٥٨٨ «
والمعادن والآلات المعدنية بلغ ثمنها	٢ ٣٨٤ ٤٦٧ «
والجملة	٤ ١٨٠ ٨٤١ «

فهذه الواردات وقيمتها اكثر من اربعة ملايين من الجنيهات اضيفت الى رأس مال القطر او الى الثروة العمومية ولذلك خرج القطر من العام الماضي وقد زادت ثروتهُ سبعة ملايين من الجنيهات عدا الزيادة التي زادتها باصلاح الاطيان والاعمال ذات الريع او التي تحسب من قبيل رأس المال كالمباني والسكك والترع والمصارف

ومما يحسن ذكرهُ ان قيمة الواردات الزراعية قلَّت في العام الماضي عن قيمة واردات العام الذي قبلهُ اكثر من مليون جنيه والاشربة الروحية والزيوت قلَّت قيمتها نحو خمسين الف جنيه . وان الزيادة في قيمة الصادرات لم تقتصر على القطن بل تناولت غيرهُ فالجلود زادت قيمتها ٩٣٧٨ جنيهاً والرز زادت قيمتهُ ١٢٠ ٩٨٧ جنيهاً والفول زادت قيمتهُ ٨١ ٤١٥ والكسب زادت قيمتهُ ٤١ ١٨٦ والبصل زادت قيمتهُ ٤٩٠٩ والتمر زادت قيمتهُ ١٣ ٢٨١ والسكر زادت قيمتهُ ٥٢ ٩٢٠ والصمغ العربي زادت قيمتهُ ٣٨٨٠٣ والصوف زادت قيمتهُ ٤٠١٠٠ . والصنف الذي نقصت قيمتهُ نقصاً كبيراً هو بزرة القطن ولعلَّ السبب في ذلك احتياج القطر اليها لتقاوي بسبب قلَّة الموسم الماضي

وعسى ان يكون اهالي القطر عموماً وارباب الزراعة خصوصاً قد تعلَّموا من سني الضيق الماضية ان يقتصدوا في نفقاتهم وان يحسنوا زرع القطن وريهُ وخدمتهُ فتقل نفقاتهم ويزيد دخلهم وتنمو ثروتهم فيوفوا ديونهم و يحرروا اطيانهم و يتخلصوا من وطأة الدَّين رويداً رويداً . والاقتصاد في النفقات اثبت السُّبل كلها لان نفقات الانسان في يدهِ يستطيع ان يزيدها وان ينقصها واما زيادة دخلهِ فتوقفهُ على امور ليست خاضعة لارادتهِ